شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)

القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

ارنست ويونغ الاردن
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١١٤٠
عمان ١١١١٨ – المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف ٠٧٧٧ ٦٥٨٠ ٠٠٩٦٢ – ٦١١١ ٦٥٥٢ ٠٠٩٦٢
فاكس ٨٣٠٠ ٦٥٥٣ ٠٠٩٦٢
www.ey.com/me

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى شركاء شركة رشيد للنزاهة والشفافية محدودة المسؤولية (غير هادفة للربح)
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الـــرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة رشيد للنزاهة والشفافية محدودة المسؤولية (غير هادفة للربح) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية و ملائمة و توفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. وإن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائما خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، و كذلك نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. و اذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في اعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

<u>تقرير حول المتطلبات القانونية</u>

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

إرنست ويونغ/ الأردن

وضاح عصام برقاوي
ترخيص رقم ٥٩١

إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
عمان - الأردن

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٢٩ حزيران ٢٠٢١

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
الموجـودات		دينـــار	دينـــار
موجودات غير المتداولة			
ممتلكات ومعدات	٣	٤ر١٨٢	٥ر٠٦٠
موجودات المتداولة			
أرصدة مدينة أخرى	٥	١٠ر٧٤٤	٨ر٧٨٩
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٤	٩٩٠	٢٥ر٥٨٠
		١١ر٧٣٤	٣٤ر٣٦٩
مجموع الموجودات		١٥ر٩١٦	٣٩ر٤٢٩
صافي الموجودات والمطلوبات			
صافي الموجودات			
رأس المال المدفوع	٧	١ر٩٢٥	١ر٩٢٥
احتياطي اجباري		١ر٤٨٢	١ر٤٨٢
(العجز) الوفر العام		(٩ر٨٦٥)	٩ر٢٠١
مجموع صافي الموجودات		(٦ر٤٥٨)	١٢ر٦٠٨
مطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة		١ر٨٩١	-
ارصدة دائنة أخرى		٩ر١٥٦	٤ر٨٢٥
إيرادات مؤجلة	٦	١١ر٣٢٧	٢١ر٩٩٦
		٢٢ر٣٧٤	٢٦ر٨٢١
مجموع صافي الموجودات والمطلوبات		١٥ر٩١٦	٣٩ر٤٢٩

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٤ جزءاً من هذه القوائم المالية

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
قائمة الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
		دينـــار	دينـــار
إيرادات المنح	٨	٢٥٤ر٨٣٩	٢٢٥ر٩٥٤
مصاريف البرامج الأساسية		(١٧٢ر٨٠٣)	(١٣٢ر٢٦٥)
مصاريف البرامج غير الأساسية	٩	(١٠٣ر٢٦٨)	(٩٧ر١٧٤)
إيرادات أخرى		٢ر١٦٦	٤ر٤٥٨
(العجز) وفر السنة		(١٩ر٠٦٦)	٩٧٣
يضاف بنود الدخل الشامل الاخر		-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		(١٩ر٠٦٦)	٩٧٣

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٤ جزءاً من هذه القوائم المالية

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
قائمة التغيرات في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

	راس المال المدفوع	احتياطي اجباري	(العجز) الوفر العام	صافي
	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٠٢٠-				
الرصيد كما في ١ كانون الثاني	١ر٩٢٥	١ر٤٨٢	٩ر٢٠١	١٢ر٦٠٨
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	(١٩ر٠٦٦)	(١٩ر٠٦٦)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	١ر٩٢٥	١ر٤٨٢	(٩ر٨٦٥)	(٦ر٤٥٨)
٢٠١٩-				
الرصيد كما في ١ كانون الثاني	١ر٩٢٥	١ر٣٨٥	٨ر٣٢٥	١١ر٦٣٥
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	٩٧٣	٩٧٣
الاحتياطي الاجباري	-	٩٧	(٩٧)	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	١ر٩٢٥	١ر٤٨٢	٩ر٢٠١	١٢ر٦٠٨

شركة رشيد للنزاهة والشفافية
شركة ذات مسؤولية محدودة (غير هادفة للربح)
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٠

	إيضاحات	٢٠٢٠	٢٠١٩
		دينـــار	دينـــار
الأنشطة التشغيلية			
(العجز) وفر السنة		(١٩ر٠٦٦)	٩٧٣
تعديلات -			
استهلاك ممتلكات ومعدات	٣	٣ر١٢٨	٣ر٤٨٢
التغيرات في رأس المال العامل -			
أرصدة مدينة أخرى		(١ر٩٥٥)	٨ر٩٠٠
ذمم دائنة		١ر٨٩١	(٦ر٤٧٥)
أرصدة دائنة أخرى		٤ر٣٣١	٥٩٩
إيرادات مؤجلة		(١٠ر٦٦٩)	٦٥٤
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية		(٢٢ر٣٤٠)	٨ر١٣٣
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	٣	(٢ر٢٥٠)	(٢٦٧)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(٢ر٢٥٠)	(٢٦٧)
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه		(٢٤ر٥٩٠)	٧ر٨٦٦
النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني		٢٥ر٥٨٠	١٧ر٧١٤
النقد وما في حكمه كما ٣١ كانون الأول	٤	٩٩٠	٢٥ر٥٨٠

(١) عـام

تأسست شركة رشيد للنزاهة والشفافية كشركة ذات مسؤولية محدودة غير هادفة للربح تحت رقم (٤٤٩) بتاريخ ٢٢ أيلول ٢٠١٣ وبرأسمال قدره ١ر٠٥٠ دينار مقسمة إلى ١ر٠٥٠ حصة بقيمة اسمية دينار للحصة الواحدة، والذي تم زيادته لاحقاً ليصبح ١ر٧٥٠ دينار مقسمة الى ١ر٧٥٠ حصة بقيمة اسمية دينار للحصة الواحدة. هذا وقد قررت الهيئة العامة للشركة في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٨ الموافقة على زيادة رأسمال الشركة بمبلغ ١٧٥ دينار عن طريق دفعات نقدية تم دفعها من قبل شريك جديد ليصبح رأس المال ١ر٩٢٥ دينار مقسم إلى ١ر٩٢٥ حصة بقيمة اسمية دينار للحصة الواحدة.

أهم أنشطة الشركة الرئيسية ما يلي:

- التدريب في مجال الحوكمة الرشيدة وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والعدالة والتسامح دون اصدار شهادة.
- اعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ غايات الشركة ووفقاً للتشريعات النافذة.

إن عنوان الشركة هو ص.ب ٨٥٢٦٦٢ عمان ١١١٨٥٥ – المملكة الأردنية الهاشمية.

تم إقرار القوائم المالية من هيئة المديرين الشركة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠٢١.

(٢) أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية.

تم اظهار القوائم المالية بالدينار الأردني والتي تمثل العملة الرئيسية للشركة..

(٢-٢) التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، باستثناء أن الشركة قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٠:

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣): تعريف "الأعمال"
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على تعريف "الأعمال" في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) "اندماج الأعمال"، لمساعدة المنشآت على تحديد ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ينطبق عليها تعريف "الأعمال" أم لا. توضح هذه التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات الأعمال، تلغي تقييم ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي عناصر أعمال غير موجودة، وتضيف توجيهات لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية، وتضييق تعريفات الأعمال والمخرجات، وادخال اختبار تركيز القيمة العادلة الاختياري.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨): تعريف "الجوهري"
أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨)- السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية لتوحيد تعريف ما هو "جوهري" ضمن المعايير كافة وتوضيح جوانب معينة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن "المعلومات تعتبر جوهرية إذا نتج عن حذفها أو إغفالها أو إخفاءها، تأثير بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية محددة حول المنشأة ".

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للشركة.

تعديل معدلات الفائدة على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (٧)
إن تعديلات معايير معدلات الفائدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ٩ ومعيار التقارير المالية الدولي رقم ٧ تشمل عدد من عمليات الإعفاءات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بتعديل معايير معدلات الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى التعديل إلى حالة من عدم التيقن بشأن توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط. نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط، خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي بسعر فائدة خالي من المخاطر (RFR). قد يؤدي ذلك إلى عدم التيقن فيما إذا كانت المعاملة المتوقعة محتملة للغاية وما إذا كان من المتوقع أن تكون علاقة التحوط فعالة للغاية.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للشركة.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الايجارات" -تخفيضات او تأجيلات الايجار المتعلقة بوباء COVID-١٩
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بتاريخ ٢٨ أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الايجارات" والتي تتعلق بتخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة عن وباء COVID-١٩. تمنح هذه التعديلات إعفاءات للمستأجر من تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) حول التعديلات المحاسبية لعقود الايجار على تخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة بشكل مباشر عن وباء COVID-١٩. يتعلق هذا التعديل بتخفيض لدفعات الايجار المستحقة قبل ٣٠ حزيران ٢٠٢١. كحل عملي، يجوز للمستأجر اختيار عدم اعتبار تخفيضات او تأجيلات الايجار الناتجة عن وباء COVID-١٩ كتعديل على عقد الإيجار.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للشركة.

(٢-٣) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات

متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٢-٤) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

ممتلكات ومعدات
تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها ويتم استبعاد كلفة الممتلكات والمعدات والاستهلاك المتراكم المتعلق بها عند بيعها أو التخلص منها ويتم اثبات أية أرباح أو خسائر في قائمة الدخل الشامل. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع حسب النسب السنوية التالية:

	٪
أثاث ومفروشات	١٥
أجهزة حاسوب	٢٥
أجهزة ومعدات	٢٠-٢٥

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتناسب مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات بخصوص الانخفاض في القيمة عندما تشير الاحداث او التغيرات في الظروف الى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. عند وجود مثل تلك المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد، يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمعدات إلى قيمتها القابلة للاسترداد ويتم تسجيل مخصص تدني القيمة في قائمة الدخل الشامل.

يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصل (محتسبة على أساس الفرق ما بين المتحصلات النقدية والقيمة الدفترية للأصل المستبعد) ضمن قائمة الدخل الشامل عند استبعاد الأصل.

النقد وما في حكمه
لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك.

ذمم وأرصدة مدينة أخرى
تظهر الذمم المدينة وجهات ذات علاقة بمبلغ الفاتورة الأصلي مخصوما منها الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم عمل تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وتستخدم الفرع الأسلوب المبسط في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث تستند إلى الخبرة التاريخية للخسارة الائتمانية مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية وفقاً لمتطلبات المعيار رقم (٩).

ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

ضريبة الدخل
لم يتم احتساب مخصص ضريبة الدخل عن نتائج أعمال الشركة كونها غير هادفة للربح، وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٩.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف
يتم تحقق إيرادات الخدمات وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) عندما يتم نقل السيطرة على الخدمات الى العميل وبالقيمة التي تعكس المبالغ المستلمة التي تتوقع الشركة تحصيلها مقابل هذه الخدمات. ان الشركة هي الجهة الرئيسية في عقود الخدمات المبرمة مع العملاء ولا تمارس نشاطها من خلال وكلاء حيث انها تملك السيطرة على الخدمات المقدمة للعملاء.

إيرادات المنح
يتم الاعتراف بإيرادات المنح من تعهدات المانحين غير المشروطة كما يلي:

- يتم الاعتراف بالمنح المقيدة والمخصصة لتنفيذ غرض معين أو مرتبطة بمرور زمن كمطلوبات "منح مقيدة" ويعترف بها كإيراد بالتوازي مع تحمل المصاريف التي قيدت المنحة لأجلها.
- يتم الاعتراف بالمنح غير مقيدة الاستخدام أو الوقت كإيراد عند الحصول على تعهد غير مشروط من المانح.
- تظهر المنح بالممتلكات والمعدات بالقيمة العادلة وتسجل كإيرادات مؤجلة، ويتم الاعتراف بها كإيرادات بشكل منتظم وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع.

العملات الأجنبية
يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة، بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي إلى الدينار الأردني. تؤخذ الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل إلى قائمة الدخل الشامل.

التدني في قيمة الموجودات المالية
تعترف الشركة بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من من خلال الأرباح والخسائر. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقًا للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصومة عند تقدير سعر الفائدة الفعلي الأصلي. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع ضمانات محتفظ بها أو تحسينات ائتمانية أخرى تعد جزءًا لا يتجزأ من الشروط التعاقدية (ان وجدت).

تقوم إدارة الشركة باحتساب المخصص استناداً إلى خبرتها التاريخية في خسارة الائتمان معدلة وفقًا للعوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

التدني في قيمة الموجودات غير المالية
تقوم الشركة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات الشركة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل

تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

تصنيف المتداول مقابل غير المتداول
تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي المنفصلة على أساس التصنيف المتداول وغير المتداول.

يعتبر الموجود متداولاً عندما:

- يتوقع تحقيقه أو ينوى بيعه أو استهلاكه في الدورة التشغيلية الاعتيادية؛
- يحتفظ به بصورة اساسية لغرض المتاجرة؛
- يتوقع تحقيقه خلال أثنى عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير؛ أو
- النقد وما في حكمه إلا إذا كان مقيد من إن يتم استبداله أو استخدامه لتسوية مطلوب لمدة أثنى عشر شهراً على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

يعتبر المطلوب متداولاً عندما:

- يتوقع تسويته في الدورة التشغيلية لاعتيادية؛
- يحتفظ به بصورة اساسية لغرض المتاجرة؛
- عندما يكون مستحق السداد خلال أثنى عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير؛ أو
- ليس هناك حق غير مشروط لتأجيل تسوية المطلوب لمدة أثنى عشر شهراً على الأقل بعد فترة إعداد التقارير.

يتم تصنيف جميع المطلوبات الأخرى على أنها غير متداولة.

قياس القيمة العادلة
تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع الموجودات أو الذي سيتم دفعه لنقل المطلوبات في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو نقل المطلوبات يتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات.

في حال غياب السوق الرئيسي، يتم استخدام السوق الأكثر ملاءمة للموجودات أو المطلوبات.

تحتاج الشركة لامتلاك فرص الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

تقيس الشركة القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات باستخدام الإفتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الإقتصادية.
يأخذ قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الإقتصادية من خلال

استخدام الموجودات بأفضل استخدام لها أو بيعها لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة.

تقوم الشركة باستخدام أساليب تقييم ملائمة وتتناسب مع الظروف وتوفر المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر وتقليل استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

تقوم الشركة باستخدام الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية باستخدام المستويات التالية للقيمة العادلة، وبناءً على أدنى مستوى للمدخلات الممكن ملاحظتها بشكل غير مباشر.

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون على المدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

تقوم الشركة بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءاً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

لغايات إيضاح القيمة العادلة، تقوم الشركة بتحديد تصنيفات الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى القيمة العادلة.

(٣) ممتلكات ومعدات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أثاث ومفروشات	أجهزة حاسوب	أجهزة ومعدات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
٢٠٢٠-				
الكلفة:				
الرصيد كما في أول كانون الثاني	١٢ر٠٤٩	١٢ر٨٠٢	٨ر٨١٩	٣٣ر٦٧٠
إضافات	٢٢٠	١ر٧٢٩	٣٠١	٢ر٢٥٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	١٢ر٢٦٩	١٤ر٥٣١	٩ر١٢٠	٣٥ر٩٢٠
الاستهلاك المتراكم:				
الرصيد كما في أول كانون الثاني	٩ر٥٨٣	١١ر٩٧٢	٧ر٠٥٥	٢٨ر٦١٠
مصروف الاستهلاك	١ر٧٨٦	٩٠٣	٤٣٩	٣ر١٢٨
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	١١ر٣٦٩	١٢ر٨٧٥	٧ر٤٩٤	٣١ر٧٣٨
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول	٩٠٠	١ر٦٥٦	١ر٦٢٦	٤ر١٨٢
٢٠١٩-				
الكلفة:				
الرصيد كما في أول كانون الثاني	١١ر٨٩١	١٢ر٨٠٢	٨ر٧١٠	٣٣ر٤٠٣
إضافات	١٥٨	-	١٠٩	٢٦٧
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	١٢ر٠٤٩	١٢ر٨٠٢	٨ر٨١٩	٣٣ر٦٧٠
الاستهلاك المتراكم:				
الرصيد كما في أول كانون الثاني	٧ر٧٧٨	١١ر٠٥١	٦ر٢٩٩	٢٥ر١٢٨
مصروف الاستهلاك	١ر٨٠٥	٩٢١	٧٥٦	٣ر٤٨٢
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول	٩ر٥٨٣	١١ر٩٧٢	٧ر٠٥٥	٢٨ر٦١٠
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول	٢ر٤٦٦	٨٣٠	١ر٧٦٤	٥ر٠٦٠

بلغت قيمة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل ٢١ر٠٢٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ (٢٠١٩: ١٦ر٦٧٥ دينار).

(٤) نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
نقد في الصندوق	٢٣	١٤
أرصدة لدى البنوك	٩٦٧	٢٥ر٦٦
	٩٩٠	٢٥ر٨٠

(٥) أرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
ايراد مستحق القبض	١٠ر٦٨	٣ر٧١
مصاريف مدفوعة مقدماً	-	٥ر٠٣٤
ذمم موظفين	١٧٦	١٦٤
ذمم أخرى	-	٢٠
	١٠ر٧٤٤	٨ر٧٨٩

(٦) إيرادات مؤجلة

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
مراقبة حوكمة الاراضي وضمان حيازة الاراضي	٨ر١٤٩	-
إيرادات مؤجلة تتعلق بممتلكات ومعدات ممنوحة	١ر٧٧٦	٦٣٦
مشروع تمكين المجتمع المدني واشراك المواطنين من اجل الشفافية والمساءلة	١ر٤٠٢	-
مشروع كسب التأييد الوطني للدفع بالتزامات الأردن المقدمة في قمة مكافحة الفساد	-	٢١ر٣٦٠
	١١ر٣٢٧	٢١ر٩٩٦

(٧) صافي الموجودات

رأس المال المدفوع
بلغ رأسمال الشركة المصرح به والمدفوع ١ر٩٢٥ دينار بقيمة اسمية دينار للحصة الواحدة (٢٠١٩: ١ر٩٢٥ دينار).

احتياطي إجباري
يمثل رصيد هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل مخصص ضريبة الدخل بنسبة ١٠٪ بحيث لا يتجاوز مجموع ما اقتطع لهذا الاحتياطي رأسمال الشركة، وهو غير قابل للتوزيع على الشركاء.

(٨) إيرادات المنح

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
مشروع تمكين المجتمع المدني وإشراك المواطنين من أجل الشفافية والمساءلة	٧٧ر٤٦٣	٩٣ر٣١٥
مشروع سيادة القانون	٦١ر٧٩٥	١٠٨ر١٨٧
مدرسة النزاهة	٥٩ر٩٦١	-
مشروع كسب التأييد الوطني للدفع بالتزامات الأردن المقدمة في قمة مكافحة الفساد	٤٠ر٦١٧	٢٤ر٤٥٢
الحوكمة والمهارات القيادية لفئة الشباب في القطاع العام	٧ر٢٢٣	-
مراقبة حوكمة الاراضي وضمان حيازة الاراضي	٧ر٧٨٠	-
	٢٥٤ر٨٣٩	٢٢٥ر٩٥٤

(٩) مصاريف البرامج غير الأساسية

	٢٠٢٠	٢٠١٩
	دينـــار	دينـــار
رواتب واجور ومنافع موظفين	٦١ر٨٠٠	٥٥ر٠٥٠
مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي	٨ر٨٠٦	٧ر٨٤٥
ايجار*	١٠ر٠٨٣	١١ر٠٠٠
اتعاب مهنية	٩ر٥١٦	١٠ر٠١٨
تأمين صحي	٤ر٢٥٣	٢ر٦٨٣
استهلاكات (إيضاح ٣)	٣ر١٢٨	٣ر٤٨٢
مياه وكهرباء	٢ر٤١٤	٢ر٨٣٥
مصاريف تنظيف	٨٧٩	١ر٢٢٧
عمولات بنكية	٧١٨	٣٠٩
مصاريف أخرى	٧٩٩	٩٩٤
قرطاسية ومطبوعات	٦٢٠	٨٧٧
ضيافة	٢٢٣	٣٧٠
رسوم مصاريف حكومية	٢٩	٤٨٤
	١٠٣ر٢٦٨	٩٧ر١٧٤

* لم تقم الشركة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) عقود الإيجار، حيث أن التزام الإيجار قصير الأجل ولا تتوقع الشركة بتجديد العقد للعام القادم.

(١٠) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة
إن مخاطر أسعار الفائدة هي المخاطر التي تنتج عن التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة.

إن الشركة غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة حيث أن موجوداتها ومطلوباتها المالية لا تحمل فوائد.

مخاطر الائتمان
مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينين والجهات الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركة.

وترى الشركة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث لا يوجد ذمم مدينة كما في٣١ كانون الأول ٢٠٢٠. كما تحتفظ الشركة بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة
تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. تعمل الشركة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التعامل مع مانحين معتمدين. إن المطلوبات المالية تستحق خلال سنة من تاريخ القوائم المالية.

مخاطر العملات
مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية.

إن معظم تعاملات الشركة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي. إن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١/٤١ دولار لكل دينار)، وبالتالي فإن أثر مخاطر العملات غير جوهري على القوائم المالية.

(١١) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم الشركة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكلة رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطي الاجباري و(العجز) الوفر العام والبالغ مجموعها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ مبلغ ٦ر٤٥٩ دينار (٢٠١٩: مبلغ ١٢ر٦٠٨ دينار).

(١٢) القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من النقد وارصدة لدى البنوك وبعض الأرصدة المدينة الأخرى. تتكون المطلوبات المالية من الذمم الدائنة وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى.

ان القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية.

(١٣) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية مدرجة أدناه، وستقوم الشركة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧) عقود التأمين
يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. ويحل هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولي رقم (٤) – عقود التأمين. ينطبق المعيار على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. ان الإطار العام للمعيار يتضمن استخدام طريقة الرسوم المتغيرة وطريقة توزيع الأقساط.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتبارا من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع ارقام المقارنة، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٧).

من غير المتوقع أن يكون للمعيار اي أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف الحق لتأجيل التسوية،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود عند تاريخ اعداد القوائم المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣)
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر "اليوم الثاني" (Day ٢) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بأثر مستقبلي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقا لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في قائمة الارباح أو الخسائر.

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢ على بنود الممتلكات والآلات والمعدات والتي تم البدء باستخدامها في بداية أول فترة مالية تم عرضها في السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)
قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة "التكلفة المباشرة". ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر.
لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. تطبق هذه التعديلات على العقود التي لم يتم الوفاء بجميع شروطها كما في بداية السنة المالية التي تطبق فيها التعديلات للمرة الأولى.

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الأدوات المالية – اختبار '١٠٪' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
كجزء من التحسينات على معالجة معايير التقارير المالية الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها الشركة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر.

تقوم الشركة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها الشركة التعديل.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر

من غيرالمتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

المرحلة الثانية من إعادة إصلاح IBOR
المرحلة الثانية من إصلاح IBOR التي ستصبح سارية المفعول في ١ كانون الثاني ٢٠٢١، تتضمن عددًا من الإعفاءات والإفصاحات الإضافية. تتطبق الإعفاءات عند انتقال الأداة المالية من IBOR إلى معدل العائد الخالي من المخاطر.

التغيرات على التدفقات النقدية الناتجة عن تغير سعر الفائدة المرجعي، نتيجة لتغير المراجع المستخدمة لتحديد الفائدة المتغيرة يتطلب تطبيق عملي لتغير أسعار الفائدة المتغيرة. بشرط أنه، بالنسبة للأداة المالية، يتم الانتقال من الاعتماد على السعر المعتمد على IBORإلى نسب العائد الخالي من المخاطر على أساس معادل اقتصاديًا. توفر المرحلة الثانية من إصلاح IBOR إعفاءات مؤقتة تسمح باستمرارية علاقات التحوط للشركة عند استبدال المرجع المستخدم لتحديد سعر الفائدة الحالي بمرجع يعتمد على العائد الخالي من المخاطر. تتطلب الإعفاءات من الشركة تعديل التعريفات المستخدمة في توثيق عمليات التحوط. مما يتضمن إعادة تعريف المخاطر التي يتم التحوط لها من خلال ربطها مع استخدام العائد الخالي من المخاطر ووصف أداة التحوط و /أو البند المتحوط له لربطها مع العائد الخالي من المخاطر وتعديل طريقة تقييم فعالية التحوط. يجب إجراء استكمال التعديلات على توثيق التحوطات بحلول نهاية السنة المالية التي يتم فيها تطبيق المرحلة الثانية.

عند اختيار الشركة لتطبيق التعديلات بأثر رجعي، يمكن إعادة احتساب القيمة العادلة لتبدأ من صفر لكل عملية تحوط بشكل منفصل.

يجوز للشركة استخدام سعر فائدة غير محدد تعاقديا، للتحوطات لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو أسعار الفائدة في حال تم تحديد مخاطر أسعار الفائدة بشكل منفصل، على سبيل المثال، في حال توفرت مراجع سوقية لأسعار الفائدة الخالية من المخاطر يتم استخدامها على نطاق واسع في تسعير القروض أو المشتقات المالية. يمكن اعفاء الشركة من هذا المتطلب عند عدم وجود مراجع سوقية لأسعار الفائدة الخالية من المخاطر في حال قدر الشركة ان المراجع السوقية ستتوفر خلال ٢٤ شهر.

بالنسبة لعمليات التحوط الخاصة بمجموعة البنود، يجب على الشركة أن يقوم بتحويل هذه الأدوات إلى مجموعات أكثر تفصيلا ليتم تحديد معدل الفائدة الخالية من المخاطر المتعلقة بها. في حال تم إيقاف أية علاقات تحوط بسبب تطبيق المرحلة الثانية من إصلاح IBOR فقط وفي حال لتلبيتها لمتطلبات معايير محاسبة التحوط، يجب إعادتها عند تطبيق المرحلة الثانية من إصلاح IBOR.

(١٤) أثر انتشار فايروس كورونا (كوفيد-١٩) وأثره على الشركة

نتيجة لاستمرار تاثير فيروس كورونا (كوفيد -١٩) على الاقتصاد العالمي و مختلف قطاعات الاعمال، لم يكن هناك أثر جوهري على القوائم المالية للشركة حيث تمكنت الشركة باستكمال جميع الأنشطة والاعمال المتعلقة بالتدريب المخطط لها خلال عام ٢٠٢٠.

هذا ولا يزال مدى وأثر ما قد ينتج عن الظروف العالمية والمحلية جراء فيروس كورونا غير واضح ويعتمد على التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بموثوقية في الوقت الحالي، علماً بأنه قد يكون لهذه التطورات أثر على النتائج المالية المستقبلية والتدفقات النقدية والوضع المالي للشركة وكذلك القدرة على تنفيذ مشاريع الشركة.